رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كتابة اللغات الأتراكية بالحرف العربي

بقلم

د. سعيد هبة الله كامليف

مدير مركز الحضارة الإسلامية بموسكو

منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو - 1416 هـ / 1995 م

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

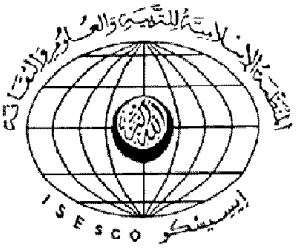

كتابة اللغات الأتراكية بالحرف العربي

بقلم

د. سعيد هبة الله كاملييف

مدير مركز الحضارة الإسلامية بموسكو

منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو - 1416 هـ / 1995 م

© جميع الحقوق محفوظة للإيسيسكو

التصفيف والتصميم بالإيسيسكو

رقم الإيداع القانوني : 1021/1995

السحب : مطبعة ديديكو - سلا - المملكة المغربية

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تمثل بالضرورة رأي المنظمة

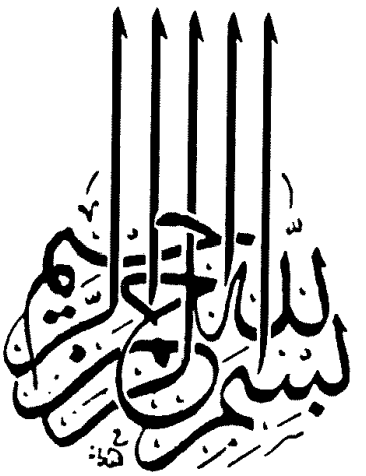
بسم الله الرحمن الرحيم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تقديم

بعث الله تعالى نبيه محمّداً صلى الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق إلى الناس كافة، وأنزل معه القرآن الكريم ذكراً للعالمين، فدخلت في دين الله شعوب وأمم شتى في مشارق الأرض ومغاربها، وانصهرت في بوتقة الحضارة الإسلامية، فأبدعت تراثا إنسانيا عظيماً.

ومن أبرز الأسس الثابتة التي قامت عليها الحضارة الإسلامية والتزمت بها الشعوب والأمم المنضوية تحت لوائها، قوةُ الارتباط بالقرآن الكريم ولغته العربية. وقد تجلّى هذا الارتباط في اعتماد الحرف القرآني أداةً لكتابة لغات هذه الشعوب المختلفة، مع تطويعه واستغلال طاقاته الذاتية الكثيرة، لتمثيل أدقّ خصوصياتها الصوتية والتركيبية والفنية.

ومنذ ابتلي العالم الإسلامي بالاستعمار،جعل أعداء الأمة الإسلامية أوكد همّهم فصلَها عن عقيدتها ودينها، فعمدوا إلى استبدال أبجديات لغاتهم الغربية بالأبجدية العربية، وفرضوا على هذه الشعوب أن تنفصم عن مسارها الثقافي الإسلامي الأصيل، وتنبتَّ عن تراثها الحضاري الثري المتراكم عبر القرون.

ونظراً إلى ما لقضية استعمال الحرف القرآني من أهمية قصوى في استعادة الذاتية الثقافية للشعوب المسلمة وتحصينها ضد الاستلاب والتغريب، فقد أولتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة منذ إنشائها عناية كبيرة، وجعلتها أحد الثوابت في برامجها وخطط عملها المتعاقبة.

وفي هذا النطاق تنشر المنظمة الإسلامية اليوم بحثاً رائداً في جانب بالغ الأهمية من هذه القضية، وهو البحث الذي كتبه د. سعيد هبة الله كاماليف، مدير مركز الحضارة الإسلامية بموسكو، حول «**كتابة لغات الشعوب الأتراكية بالحرف العربي**».

وقد قدم المؤلف في هذا البحث عرضاً تاريخياً موثّقاً لمحنة الشعوب الأتراكية بالنسبة لكتابة لغاتها، حيث ابتليت بالاستعمار الشيوعي الروسي، الذي فرض عليها كتابة لغاتها بالحرف الروسي، بعد أن كانت قد أبدعت عبر الأجيال تراثاً عظيماً مكتوباً بالحرف العربي القرآني. وبعد اندثار الاتحاد السوفياتي وانهياره المدوّي، ابتليت هذه الشعوب من جديد بدعاة التغريب والتبعية، الذين أخذوا يسعون إلى إحلال الحرف اللاتيني محل الحرف السلافي.

وقد بيَّن الكاتب، بعمق وصدق وتروٍّ، أن الحل الأمثل ثقافياً وحضارياً ولغوياً لهذه الأزمة الثقافية، يتمثَّل في العودة إلى الحرف العربي، لضمان التواصل بين هذه الشعوب فيما بينها من جهة، ولضمان الاستمرار التاريخي بين أجيالها المتعاقبة من جهة أخرى.

وإني إذ أشكر الأستاذ المؤلف على جهده القيّم وأقدر له عمله المتميز هذا، لأدعو الله له بمزيد التوفيق، وأسأله تعالى أن يجعل هذا العملَ مقبولًا عنده نافعا لعباده، ومساهما في خدمة أهداف الأمة الإسلامية في المزيد من التضامن والتقارب.

الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري
المدير العام للمنظمة الإسلامية
للتربية والعلوم والثقافة

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كتابة اللغات الأتراكية بالحرف العربي

أخذت تطرح نفسها من جديد بحدة قوية مشكلة تضرب جذورها ممتدة إلى عهد بعيد هي موضوع اختيار الحروف الكتابية المناسبة للغات الأتراكية، وذلك بعد انهيار نظام الحكم الشيوعي وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق وتحول جمهورياته إلى دول مستقلة، وبضمنها تلك التي تقطنها تقليدياً تجمعات الأغلبية من الشعوب تركية القومية والناطقة باللغات الأتراكية. وبين هذه الدول الجديدة تلك الواقعة في آسيا المركزية وهي كازاخستان وجمهوريات آسيا الوسطى أي قرغيرزستان وتركمانستان وأزبكستان وجمهورية ما وراء القوقاز - أذربيجان. وتعد ضمن المناطق التقليدية للشعوب الأتراكية في المنطقة جمهوريتا تتارستان وباشكورتوستان الداخلتان ضمن حدود روسيا الفيدرالية وكذلك بعض المناطق من شمال القوقاز. وأخيراً تضم إليها شبه جزيرة القرم التابعة حالياً لجمهورية أوكرانيا ويعود إليها بنشاط متزايد سكانها الذين أبعدوا عنها بالترحيل القسري في عام 1944 من سني الحرب العالمية الثانية.

وفي المناطق المذكورة جميعاً تشتد حدة المشكلة المطروحة، وهي جانب من المشكلة العامة لها المتعلقة باستعادة الشخصية المعنوية وتثبيت وترسيخ الروح الاستقلالية لهذه الشعوب الأتراكية وتقرير مصيرها الذاتي على نطاق واسع في الظروف التاريخية المتغيرة جذرياً. ومن الجلي تماماً أن مسألة كهذه لا يمكن أن يكون لها جواب محدد واحد ينطبق على هذه الشعوب المنتمية من جهة إلى أسرة لغوية قريبة الأواصر والمرتبطة برقعة جغرافية موحدة ذات صبغة تاريخية وثقافية مميزة بالطابع القومي البارز، ومن جهة

أخرى تتوزع شعوبها بتشتت على مجال واسع وعريض من الأراضي الشاسعة ومترامية الأطراف، كانت تمزقها التقسيمات الإدارية الإقليمية وزادت عليها التجزئة إلى دول متعددة تفصل ما بينها الحدود الرسمية.

وعلى مثال الدول العربية وبعض المناطق الإسلامية في الرابطة الحالية للدول المستقلة (الكومنولث الجديد) أفرد البروفيسور ميرسكي (في بحثه المعنون "الاثنوس (الرس) والدين والقومية" والمنشور في العدد الثاني من سنة 1993 من مجلة "آسيا وإفريقيا اليوم") ثلاثة مستويات أساسية مترابطة فيما بينها من التوحد الذاتي لشعوبها : أولها الأعلى أو الحد الفوقي، وثانيها المتوسط، وثالثها الأسفل أو الحد الأدنى. ولا معدى عن الموافقة على أن هذا الهيكل المعروض يتميز بخاصيته العمومية والشمولية وبتصور جيد الصلاحية لإجراء التحليل المماثل للوضع المعاصر عند الشعوب أتراكية اللغات، على الرغم من أن بعض العلائق المتبادلة للمستويات المطورة من حيث أهميتها تبدو هنا مغايرة بعض الشيء بالقياس إلى العالم العربي.

وهكذا فإن فكرة الأتراكية الكبرى (المستوى الأعلى) تظهر حالياً أضعف بكثير من فكرة الوحدة العربية الكبرى، وعلى فكرة فإنها أيضاً ليست في الوقت الحاضر بمثل التجلي الذي كانت عليه في وقت مضى. بينما يبرز أكثر مما هو لدى العرب المستوى الأوسط (المتوسط) للقومية القائل بأن «الأفراد يتحسسون في الوقت نفسه مع شعورهم بأنهم عرب كونهم مصريين وعراقيين وأردنيين وتونسيين والخ». وعند تطبيقه على منطقة اللغات الأتراكية المعاصرة يمكن صياغته في العبارة التالية : «يتحسس الأفراد بأنهم فضلاً عن كونهم أذربيجانيين وبشكيريين وكازاخا وقرغيزا وتترا وأوزبكيين

وتركمانا وهلم جراً يعتبرون أيضاً أتراكيين». يقول ميرسكي إن «الوعي الذاتي القومي لدى الأزبك والتركمان والقرغيز يمثل واقعاً حقيقياً، وقد نشأ لديهم وتعزز وترسخ الشعور القومي بكيان الدولة. فلا القوى الحاكمة ولا الجماهير تخالجها الرغبة في التضحية بهذا في سبيل الرابطة القومية العليا وفداء لها وللوحدة العامة الشاملة سواء أكانت أتراكية أو إسلامية». ويمكن أن يضاف إلى هذه النظرية - الفرضية الصائبة فقط أنها تنطبق عملياً على كافة الشعوب الأتراكية الأخرى في الاتحاد السوفيتي البائد.

وتلاحظ السمات المماثلة نمطياً لدى هذه الشعوب أيضاً على المستوى السفلي (الحد الأدنى) لتوحدها الذاتي، أي على مستوى الوعي بالانتماء إلى "مجاميع التضامن" الإقليمية التي تعين حدودها بالدرجة الأولى وقبل كل شيء جملة الأواصر القربوية - الأسرية والانتماء المرتبط بها ارتباطاً وثيقاً إلى هذه أو تلك من طوائف الديانة الإسلامية. كل ما ذكر أعلاه يحدد تلك الجملة المتكاملة من العوامل الموضوعية والذاتية التي تخلف التأثير الأقوى وأحياناً الحاسم على المحتوى والاتجاهات المحددة للعملية العاصفة جداً لتقرير المصير ذاتياً لدى الشعوب الأتراكية في بلدان منظومة الدول المستقلة، وبطبيعة الحال على كل ما يبدو جزءاً لا يتجزأ عنها أو مرتبطاً بها على هذا النحو أو ذاك. وبدون حسبان العوامل الموماً إليها تكون مغامرة ومجازفة جميع الاستنتاجات والتقييمات ومن باب أولى التوصيات المتعلقة بظواهر بعينها من هذه العملية.

وهذا ينطبق بالدرجة الأولى على البنية اللغوية ككل وعلى قضايا كتابة اللغات الأتراكية بشكل خاص. ولعله في هذه المجالات بالذات أكثر مما في سواها أية كانت يرى العديدون أقصر الطرق وأنجعها نحو تقرير المصير الذاتي. ولهذا السبب بالذات يبدو هنا

قوياً إلى هذا الحد وبهذه الدرجة تأثير مقتضيات الحياة الاجتماعية - السياسية الجارية. ويتجلى ذلك ضمناً في الواقع البين بأن متخذي القرارت بهذا الشأن ليس نادراً أن يختاروا الأساليب البعيدة عن كونها هي المثلى في نوعية الحروف الكتابية المطلوبة في حالة الانطلاق من المهمة المشتركة لدى جميع الشعوب الأتراكية في أراضي الاتحاد السابق الغابر لترسيخ التوارث الروحي - الثقافي الذي أخل به بصورة خطيرة على مدى العديد من الأعوام وفي غضون فترة طويلة من الزمن، عن طريق السيطرة المطلقة لنظام الحكم الشيوعي. وإن كنا - والحق يقال - نود الميل إلى الاعتقاد بأن متخذي القرارات هؤلاء يتصرفون على هذا النحو لا بحكم جهلهم بجوهر المهمة المطروحة، وإنما بالذات لكونهم مضطرين إلى الاعتبار بهذا الشكل أو ذاك بكامل جملة المشاكل التي تعطل هذه المهمة وتؤجلها وتبعدها وتحول مسبقاً دون سلوك الدروب "الرائعة" وغير المتناقضة لحلها وإنجازها.

وهذا البحث يأخذ بعين الاعتبار كاملاً مثل هذه الخاصية للوضع الواقعي في اليوم الراهن في كافة أنحاء بلدان الرابطة دون استثناء، حيث طرحت قضايا البناء اللغوي، ويعترف بالتعذر المبدئي للعثور على حلولها المثلى. وهم يرون مهمتهم الأولوية في مساعدة الأطراف المعنية كلها على التصور الكامل للجوانب اللغوية والتاريخية - الثقافية لديها في هذه المشكلة وعلى أساس هذا اتخاذ الحلول العملية المثلى ما أمكن والتي تدرس بروح متوازنة معاً هذه الجوانب وقضايا السياسة الجارية.

عندنا مثل سائر في اللغة الروسية يقول إن الانتقال من شقة في بيت للسكنى في شقة بعمارة أخرى يقارب من حيث الجهد والإرهاق ما ينجم عن حدوث حريق. أما إنجاز التصليح الأساسي في الشقة

فيعادل مشقة حريق كبير فيها. فماذا يمكن أن يقال عن الشعوب الأتراكية المسكينة التي انصبت على رأسها مصيبة تغيير الحروف الكتابية للغاتها مراراً وهي مهددة حالياً بتجربة ذلك للمرة الرابعة في ظرف القرن العشرين وحده ؟ وأصحاب المبادرة في الدعوة إلى الموجة الجديدة من الدعوة إلى تغيير الحروف الكتابية للغات الأتراكية في أراضي الاتحاد السوفيتي السابق هم على الأغلب القادة السوفيتيون السابقون من شتى المستويات والدرجات. ولكنهم ليسوا وحدهم، فإن قسماً معيناً من أفراد الفئة المثقفة الوطنية معهم، وهم ميالون إلى ذلك بمزيد من الحزم والعزم والتفاؤل. ويشكل شاهداً على ذلك موقفهم الثوري حقاً إزاء هذه القضية وهو : لقد كان ثمة نظام للكتابة جسد السلطة الكاملة للمتروبولولية ذات اللغة الغريبة عن أبناء القومية، ولابد من العدول عنه وعلى الفور إلى سواه ولا شيء غير هذا.

ولكن ينبغي - والحق يقال - أن نلاحظ أن هؤلاء وأولئك معاً يقفون في خندق واحد وينتمون إلى المعسكر نفسه للحركة من أجل حروف كتابية جديدة، وإن كانت الدوافع لدى الجانبين مختلفة إلى حد بعيد. ولكن في هذه الحالة ليس ذلك هو الأمر الرئيسي وإنما هو شيء آخر، وذلك أن يبقى دون جواب السؤال الرئيسي بالنسبة إلى أية مهمة كانت بشأن الانبعاث القومي الحقيقي، وبضمن ذلك ما إذا كان طريق التحول الإصلاحي "الجذري" للنظام الكتابي سوف يساعد أو على العكس لا يساعد على التطور السليم للعملية الطبيعية والضرورية تماماً للتوحد الذاتي القومي ؟ وبأية درجة وإلى أي حد يخدم طريق كهذا أو لا يخدم قضية استعادة توارث الشعب الروحي - الثقافي ؟

والأجوبة الصائبة موضوعياً عن هذه الأسئلة المطروحة يمكن العثور عليها، على شرط الحسبان الحتمي والأكيد للواقع الجلي القائل بأن جوهر المأساة القومية لجميع شعوب الاتحاد السوفيتي السابق

عملياً ينحصر بالذات في الاختلال السافر بل وأحياناً الانقطاع المباشر لهذا التوارث، وفي اغتراب هذه الشعوب إلى حد خطير عن ثروتها الروحية ـ الثقافية. ومثل هذا الاغتراب هو الحصيلة الطبيعية لفترة تربو على السبعين عاماً من سيطرة نظام الحكم الشيوعي المستبد الذي وضع هدفاً نصب عينيه خلق "إنسان من تركيب جديد" هو "الإنسان السوفيتي"، كانت إحدى سماته الأساسية المميزة الانقطاع المفرط عن جذوره القومية ـ الثقافية التاريخية. وكان مبدأ "تجنب إلحاق الضرر قبل كل شيء" أو "لا ضرر ولا إضرار" دون شك حقيقاً بالاتباع والمراعاة من قبل كل من يثير حالياً موجة عاصفة جداً في الدعوة إلى استبدال النظام الكتابي للغات الشعوب الأتراكية.

وعلى أقل تقدير يبقى لحد الآن دون جواب التساؤل عن مدى التصور لدى الدعاة إلى إجراء الإصلاحات الجذرية للكتابة الأتراكية للمصاعب الفعلية التي سيتعين عليهم حتماً مواجهتها عند التحرك نحو غاياتهم المرسومة كمثل عليا. وأين الضمانة وما هي على أنه ـ حتى في حالة تذليلهم كافة المصاعب واجتيازها والتغلب عليها ـ لن يكتشف هؤلاء الإصلاحيون والدعاة إلى إصلاح النظام الكتابي وتغييره وكذلك الذين اتبعوهم وساروا على الأثر أن النتائج المحققة قليلاً ما تنسجم وتتلاءم مع الآمال المعلقة على الإصلاح الحالي للكتابة الأتراكية ؟

أ فلن يتضح أن حلول القرن الحادي والعشرين المقبل لن يحمل معه الدواعي لترديد نداءات جديدة ساخنة ليست بأقل حماسة وانفعالاً لا تدعو إلى إجراء إصلاح كتابي جديد والعدول عن النظام الكتابي الذي اختير إلى سواه للتخلص من النواقص والمعايب المتحصلة كنتيجة لموجة الإصلاح ونكرر إنها الرابعة في ظرف القرن العشرين ؟

وعلى وجه العموم لماذا كان القرن العشرون بالذات لكتابة اللغات الأتراكية على هذا الحد من الدرامية في كثرة الانكسارات والهزاهز، في حين أن القرون السالفة من وجود الآداب الأتراكية لم تسبق فيها على هذا النحو الهزات والرجات للتغيير والتبديل بشكل يقارب الكوارث ؟

رأينا أن نطرح بعض ملاحظاتنا على حكم الدائرة الواسعة من جمهرة القراء، نظراً لأنه انكشف بكل جلاء أن الصعوبة المتناهية في إيجاد الحلول المثلى لمشكلة الحروف الكتابية المناسبة للغات الأتراكية في روسيا وجاراتها دول الرابطة غير مرتبطة بل وغير متعلقة بالقضايا اللغوية ذاتها أكثر من الأوضاع الاجتماعية ـ السياسية والاقتصادية في البقاع الإسلامية من هذه المنطقة، والتي تشكل غالبيتها بالذات شعوباً أتراكية.

زد على ذلك أن دراستنا هذه كشفت كذلك أن بحث هذه المشكلة العويصة والآنية جدا والملحة لدى هذه الشعوب لا يمكن قصرها وحصرها ضمن حدود الأطر التاريخية ـ الجغرافية للمنطقة المذكورة، لكن ينبغي تطبيقها على المضمون الأوسع لكامل التمدن الإسلامي الذي تعود إليه عضوياً الأغلبية المطلقة من الشعوب الأتراكية. ويكفي التذكير بمدى القوة والسعة لانتشار مفاهيم ومصطلحات التمدن في حضاراتها مقتبسة مباشرة من اللغتين العربية والفارسية، والتي تبلغ في اللغات الأتراكية إلى حد نسبة الثلاثين بالمائة فأكثر من مجموع تركيبها المعجمي.

وهذه الدراسة تتخذ أساساً مبدئياً ومنهجياً الدراسات التي تولت بالإيضاح أحكام المعرفة المقننة في علم اللغة كنتيجة لإتقان واستيعاب وتطوير التصورات عن طبيعة اللغة ككل وخاصية اللغات الأتراكية التي بحثها في غضون قرن ونصف القرن علماء اللغة

الروس معتمدين على أفكار مؤسس علم اللغة النظري الأوروبي فون هومبولدت. ويمكن التأكيد بكبير الارتياح على أن العلم اللغوي المنظومي قد غدا اليوم في كل مكان اتجاهاً معترفاً به دونما جدال في علم اللغة العام.

والشعوب الأتراكية التي تعود أبكر إشارات عنها في الوثائق التاريخية منذ القرن الثالث قبل الميلاد منتشرة على مساحات شاسعة في القارتين الأوروبية والآسيوية ممتدة ما بين سلسلة الجبال السايانية إلى البلقانية، ومن سهوب الصين حتى غابات ساحل بحر الأرال وحوض نهر الفولغا، وما بين أشباه الصحاري القائظة في إيران وشواطئ البحر الأبيض المتوسط صعوداً إلى منطقة التجمد الدائم في التوندرا السيبيرية وسواحل المحيط المتجمد الشمالي. وحتى في الشمال الإفريقي ومصر خاصة كانت سلطة الدولة العليا على ما يربو عن ثلاثة قرون في أيدي الأتراك القبجاق الذين حل محلهم لحقبة طويلة من الزمن الأتراك العثمانيون.

وخلال القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين أدخل قسم كبير من الشعوب الأتراكية ضمن حدود الإمبراطورية الروسية المتوسعة. ولا تتضمن مهمتنا في هذا البحث التحقيق الدقيق في أساليب إنجاز هذا الضم والإلحاق وبالتالي تعيين التعاريف المحددة التي يطلق عليها في العلم التاريخي صفات الاحتلال والاغتصاب وما شاكل. وهذه القضية معقدة فوق المعتاد وهي مسألة ليس لها كما يظهر جواب محدد وتتطلب على أية حال البحث المتخصص المستقل برأسه. أما هنا فيكتفى باللمحة والإشارة نظراً لكون ذلك على هذا النحو أو ذاك وبصورة مباشرة أو بصفة خلفية تاريخية ذات دلالة له صلة وارتباط حتماً بالموضوع المبحوث ولا يمكن تجاهله والتغافل عنه لدى إجراء دراسته الشاملة.

ومن الطبيعي أنه في ظرف ألوف السنين نشأت في بؤر بعينها من مواقع انتشار الشعوب الأتراكية بقع تستخدم فيها كتابات وتواجدت نصوص باللغات الأتراكية. وتعود أقدم هذه النصوص إلى مرحلة القرون السابع - التاسع بعد الميلاد وهي مكتوبة بالرقائم الأتراكية الأورخانية ثم أخذت تستعمل الكتابة البراهمية المقتبسة من الهنود ثم المنتسبة إلى الكتابة الصغدية للشعوب الإيرانية في آسيا الوسطى في صورة الكتابة الأويغورية الباقية حتى القرن العشرين لدى المنغول (المغول).

وباعتناق الدين الإسلامي انتقل معظم القبائل والشعوب الأتراكية إلى منطقة الثقافة العربية - الإسلامية، وأصبحت الألفباء العربية هي الأساس للكتابة الأتراكية. واتخذت الحروف الروسية أساساً للكتابة فقط لدى الأتراك المسيحيين - الجواشيين والياقوتيين وكذلك لدى بعض الأتراك الآخرين غير المسلمين في القسم السيبيري من روسيا كالالطائيين والخاقاسيين والشوريين، وفضلاً عن هذا سجلت العمليات التجارية للبولوبيين خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر في منطقة كامنيتس - بدولسك باستعمال الكتابة الأرمنية. ووضع المبشرون الكاثوليك في أواسط أوروبا قانون العقوبات للبولوبيين مكيفين الحرف اللاتيني لأجل هذا، وكتب قسم من آداب الأتراك الخزريين أي الكرائميين بالحروف العبرانية.

وعلى هذا كان القسم الغالب من الأتراك أوائل القرن العشرين وحتى الانقلاب الشيوعي في أكتوبر من سنة 1917 في روسيا يعتنقون الإسلام، وكان أساس الخط التدويني للشكل الأدبي من اللغة لدى الشعوب الأتراكية الحروف العربية. وقد جمع هذا الشكل في نفسه خبرة القرون العديدة من التأليف التدويني الأتراكي.

وتعود إلى الأعوام الأولى من عهد السلطة السوفيتية المحاولات الملحة للعدول عن هذه الكتابة. وحتى أواخر العشرينات نقلت الكتابة الأتراكية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية اقتداء بتركيا وعلى أثرها إلى الحروف اللاتينية، وعقب مرور عشرة أعوام تقريباً حول الحرف اللاتيني للأتراك السوفيتيين على عجل إلى الحروف الروسية. وعقب هذا حوفظ على الكتابة الأتراكية وفق الأساس التقليدي أي بالحرف العربي فقط خارج الحدود السوفيتية مثلاً في شمالي الصين وفي إيران وأفغانستان.

وبحلول فترة البيريسترويكا (إعادة البناء) في الاتحاد السوفيتي وبنيل شعوبه المزيد من الاستقلال السياسي والثقافي إلى حد تحول الجمهوريات السوفيتية السابقة والأقاليم الإدارية ذاتية الحكم وبضمنها الأتراكية إلى دول ذوات سيادة شكلت رابطة الدول المستقلة، نجمت من جديد ولا تزال تستجمع قواها ويشتد ساعدها الحركةُ من أجل إعادة النظر في السياسة اللغوية بهذه الدول والأقاليم، وبالدرجة الأولى تغيير أسس ومبادئ الكتابة المستعملة. وفهم هذا ليس من الصعوبة بمكان. ويرى العديدون في رفض الحروف الكريلية (السلاڤية) وتركها واستبدال الحروف اللاتينية بها واحداً من أبسط السبل وفي الوقت عينه أجداها للتوحد الذاتي القومي والابتعاد عن المركز "الروسي" من جهة، والدنو المعجل من أحدث المقاييس وأكثرها طليعية للتمدن المعاصر (المقصود : الغربي) من جهة أخرى.

ولدى ذلك فإن أية محاولات لطرح الحجج في صالح اختيار كهذا بمزايا لغوية جوهرية ما لا تصمد بوجه النقد طبعاً نظراً لأن الحرفين الكريلي واللاتيني يمثلان من حيث المبدأ النظام الكتابي نفسه. ومن الجلي تماماً أن رفض الحروف الكريلية لصالح اللاتينية

مرتبط بالدواعي السياسية علماً بأنها مفروضة إلى حد كبير. إذ من العسير جداً القول إلى أية درجة تساعد الحروف اللاتينية على "الابتعاد عن المركز الروسي"، ولكن يمكن الذهاب على نحو محدد أكثر بكثير إلى القول بأنها لن تساعد بالمرة لا على استعادة التوارث التاريخي لدى الشعوب الأتراكية ولا بعث المجال الروحي - الثقافي الذي كان في حينه موحداً لها. وليس سدى ما أثاره واستدعاه من مناقشة حادة بهذه الدرجة الخطابُ الذي ألقاه أثناء المؤتمر الدولي للدراسات الأتراكية (في قازان 9-13 حزيران/يونيو سنة 1992) العضو المراسل في أكاديمية العلوم بجمهورية بشكورتوستان ذاتية الحكم من روسيا الاتحادية غريبوف بعنوان : "الحرف اللاتيني باعتباره الألفبائية المثلى للغات الأتراكية" والذي ذكر فيه ضمناً أن : «... الأعوام السبعين والنيف الأخيرة من التشتت السياسي والكتابي للشعوب الأتراكية يمكن أن تحل محلها فترة من الوحدة الخطية الكتابية الجديدة على قاعدة الحروف اللاتينية».

وقد يبدو لا أقل إشكالاً كذلك تحقيق الآمال المعلقة على أن الانتقال إلى استعمال الحرف اللاتيني في الكتابة سوف يساعد على الاقتراب إلى المقاييس العالمية الطليعية للتمدن العصري. إن شعوب بلدان المغرب العربي (المغاربية) مثلا قد اقتربت إليها كل القرب وذاقت ونهلت منها ما شاءت ولكن دون تركها وراء ظهرها التقاليد الكتابية التي اعتادت عليها طيلة قرون وهي قاعدة الألفباء العربية. بينما لم تخل هذه البلدان من الدعاة غير القليلين الذين نادوا بحماس رافعين شعار الأخذ بالحرف اللاتيني في الكتابة.

وكأنما يمكن في الظاهر الاعتراض على هذا بأن شعوب المغرب الكبير لم يأت عليها حين من الدهر يعد بسبعين عاماً من الانقطاع عن تقاليدها الكتابية، ولهذا لم تقع في نصيبها مثل تلك

المأساة التي انصبت على رؤوس الشعوب الأتراكية في الاتحاد السوفيتي المباد، بحيث إنها استطاعت عملياً أن تنسى تمام النسيان الأبجدية الكتابية العربية التي كانت أساس كتابتها التقليدية. وتضاف إلى هذه الفكرة الساذجة على نحو بين أو متخف فكرة أخرى هي : أجل ! وقعت هذه المأساة وهم قد نسوا كتابتهم التقليدية التي استخدمها أجدادهم قروناً وقروناً ثم إنها أصعب من اللاتينية وأعقد بما لا يقاس عليه. وفضلاً عن هذا فإن هذه الكتابة المنسية والقائمة على أساس من الألفباء العربية غير اللينة تبدو من الناحية العملية وكأنها أقل مواءمة للغات الأتراكية الثرية بغنائيتها. وعليه أ يستحق الأمر في الحالة الناجمة بذل قصارى الجهود المضنية من أجل استردادها واستعادتها في حين أن التاريخ نفسه يهيئ فرصة سانحة لانتقاء درب أكثر عقلانية وتوفيراً، هو الانتقال إلى الكتابة بالحرف اللاتيني مع كل مزاياه "اللغوية - الاقتصادية" ومنافعه السياسية المغرية كل الإغراء ؟

ونعيد مرة أخرى أن البحث الحالي لا يدخل في مهامه إجراء التحليل المفصل لكافة العوامل "مع" و"ضد" الماثلة أمام عيون الشعوب الأتراكية المسلمة في الاتحاد السوفيتي السابق في الخيار المعروض عليها بين حروف الكتابة الكريلية واللاتينية والعربية. وتعليل هذه العوامل ومعالجتها بالتحييد إلى أكبر حد أو أقصاه وأحياناً إلى حد إلغاء دلالاتها.

وتبدو هشة أكثر تحت مطرقة النقد وعلى سندانه المزايا "اللغوية - الاقتصادية" للحرف اللاتيني بالنسبة إلى الحياة المعاصرة للشعوب الأتراكية. أما في القضية المتعلقة باستعادتها التوارث الروحي - الثقافي للعديد من القرون فإن العلة لصالح الحرف اللاتيني تبدو بجلاء معلولة وغير فاعلة. وعلاوة على ذلك ينطوي اختياره

حتى على خطر توسيع هوة الانقطاع ما بين الأجيال نظراً لأن مسافة الخلف هذه بين الشعوب الأتراكية في أراضي الاتحاد السوفيتي الزائل ستكون في المستقبل القريب حتماً على أقل تقدير لمدة نصف قرن، أي وقت الفترة التاريخية التي حولت فيها كتابة هذه الشعوب جميعاً إلى الحروف الروسية واكتسبت على فكرة إمكانية العمل بنشاط وخصب كبير ككل وبوجه عام لنفسها للإفادة من المكاسب العلمية والتقنية للتمدن الحديث.

وهذه الحقيقة الناصعة تحمل بشكل كامل على الوعي بأنه حتى في حالة الامتناع عن الاستمرار في استخدام الحروف الروسية في الكتابة - وهي القضية الأساسية مبدئياً - فإن عملية نقل الأبجدية الكتابية للغات الشعوب الأتراكية من الكريلية إلى اللاتينية أو إلي أي خط آخر يجب تنظيمها بحيث لا تجد هذه الشعوب أنفسها منغلقة على نفسها أو مغلوقة ومعزولة عن تراثها الروحي - الثقافي على مدى القرون العديدة المكتنز في مخيم ومعقل التمدن الإسلامي ثم أيضاً مكسبها العلمي والتكنولوجي والثقافي المحرز من قبلها إبان العهد السوفيتي من تاريخها.

ولكن مهما كان من أمر وفي كل حالة عند التخلي عن الألفبائية الروسية ينبغي بجلاء اتخاذ القرار بشأن الانتقاء النهائي لصالح الحرف اللاتيني كأساس لكتابة اللغات الأتراكية حصراً وعلى وجه الإلزام بشرط البرهنة على مزاياها التي لا جدال حولها ولا مراء فيها (على السواء من حيث وضعه اللغوي الخاص أو الروحي - الثقافي أو الاجتماعي - السياسي) قياساً ومقارنة بأية منظومة كتابية أخرى وبضمنها العربية.

وتغلب اليوم الفكرة بأن الألفبائية الكتابية اللاتينية للغات الشعوب الأتراكية أفضل من الخط العربي بالدرجة الأولى وبالذات من

الناحية اللغوية. ولكن في حالة الموافقة على هذا عندئذ يغدو أجلى وأبين الدواعي السياسية لقبول النهج نحو رفض الأبجدية الكتابية الروسية. إذ أن النظام الكتابي المؤسس على قاعدة الحرف الروسي متماثل من حيث المبدأ مع نظام الكتابة اللاتينية، وعلى هذا فإنهما من الناحية اللغوية كليهما لا يحظيان بأية مزايا جوهرية على بعضهما البعض.

أما بخصوص الخط العربي الذي استخدم على مدى مئات الأعوام وفي غضونها باعتباره الأساس الشمولي لكتابة الأغلبية المطلقة من لغات الشعوب الأتراكية فإنه هنا أيضاً يتعين الفرض بأن الرفض الحالي له ناجم عن عوامل سياسية لا لغوية بأية حال. إلا أن فرضاً كهذا يفتقر بالبداهة إلى أدق فحص وتمحيص ونحو هذا الهدف بالذات تتجه دراستنا هذه. وإحدى مهامه المفصلية تنحصر في استيضاح الجدوى المبدئية أو عدمها من وراء اختيار الحرف العربي لبناء كتابة اللغات الأتراكية. وجلي بالتمام والكمال أنه في كلتا الحالين ستظهر معايير إضافية للتقييمات الموضوعية سواء عن الطابع الجوهري للإصلاحات اللغوية ذاتها أو نتائجها العملية.

وكل من له صلة ما باللغات الأتراكية يوافق على رأي المتخصصين في هذه اللغات ودراساتها القائل بأنها «تشكل أسرة لغوية ومجموعة لغات متقاربة الأمر الذي يتجلى في التقارب الكبير بين بنيتها النحوية وتركيبتها المعجمية ...»، «وأنها قريبة من حيث طابع التكوين الصوتي والصرفي لهذه اللغات - عدا الياقوتية والجواشية - والبناء النحوي العام المشترك، مما يتيح لحاملي هذه اللغات والناطقين بها كلها تقريباً إفهام وفهم بعضهم بعضاً في جميع مناطق انتشارها». أي أنه في حالة استثناء اللغتين المذكورتين منها يمكن إحلال التعبير "عملياً" الأكثر تحديداً مكان كلمة "تقريباً" الواردة.

فلنضف إلى هذا القول أنه في اللغات الأتراكية تتجلى بوضوح ساطع خصوصاً ملحوظة أخرى لكل أسر اللغات اللينة هي النزعة المحافظة إلى حد عجيب في التركيب الثابت لبنائها على كافة مستويات النظم اللغوية. ويمكن التحقق من هذا والتأكد منه بيسر بالغ عند التعرف مثلا على نماذج النصوص الأتراكية العائدة إلى حقبة القرنين السابع والثامن الميلاديين المعروضة في "معجم اللغات الأتراكية القديمة".

وهذه السمات المنوه بها تعين على فهم خاصية الآداب المدونة للشعوب الأتراكية التي تجمعت لديها على قدر قبولها الإسلام ديناً وانتقالها إلى استعمال الخط العربي في كافة لغاتها. ومن البديهي أن جميع هذه الآداب تميزت ببعض عناصر التفرد تبعاً لخواص المناطق الجغرافية والثقافية - السياسية لتكونيها مثل آسيا المركزية وما وراء القوقاز وشمالي القوقاز وأسافل وأواسط حوض نهر الفولغا وهكذا دواليك. وفي الوقت عينه لم تعرقل الفروق الإقليمية التي ظهرت في النصوص التسجيلية (الوثائقية) والفنية (الأدبية) الأتراكي المتعلم من أية منطقة ذكرت أعلاه أن يفهم باليسر الكافي النصوص المومأ إليها. وتكون لدى الشعوب الأتراكية المسلمة عملياً شكل عام مشترك من اللغة الأدبية الكتابية (الفصحى) على قاعدة الحروف العربية. وقد أطلق على هذه اللغة نعت خاص بتسميتها : "تركي".

واليوم إذ يبدو وكأن بعبع النزعة الأتراكية الكبرى قضي عليه ينبغي إبداء التقدير المستحق للدور الذي لعبته لغة "تركي" كمثال فذ على الحياة الروحية للشعوب الأتراكية. إذ أن الشكل المشترك العام للغة الأدبية الكتابية هذه قد ضمن للأتراكيين إمكانية التجميع المشترك لثروتهم الروحية العامة في مجرى حقبة تاريخية متعددة القرون وعلى مسافة مساحات شاسعة ومترامية الأطراف هي رقعة

انتشارهم. ولعل اللغة الأدبية الأتراكية العامة ساعدت أكثر من أي شيء آخر عداها على تراصّ الثقافة الأتراكية في كافة ظواهرها من الدين والتشريع والعلم إلى الأسطورة والشعر.

بيد أن الهزاهز السياسية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى قطعت العملية الرائعة للتوارث الثقافي المتعدد الوجوه لدى الشعوب الأتراكية. ولم يكن ذلك مجرد قطع لها، بل أخذت تهدم مجالها الثقافي العام الكبير، وهو ثروتها التي لا تقارن بشيء سواها المكتنزة في غضون قرون. وهذا الهدم متواصل حتى الوقت الراهن، وكما تدل كافة الدلائل ينذر بأنه سوف يتسم بتعجيل متزايد ارتباطاً بالنزعة القومية المتشددة في كل مكان، وهي نزعة القومية عموماً والقومية المطالبة بكيان الدولة لها خصوصاً.

أما الآن فجلي تماماً أن النزعة القومية في جميع المناطق دون استثناء من أراضي الاتحاد السوفيتي السابق تظهر بشكل أنشط في مجال السياسة اللغوية ككل وفي قضايا تغيير الكتابة القومية بخاصة، لأنه في هذا الأمر بالذات كما أشير إليه سابقاً يرى العديدون أقصر السبل وأنجعها نحو التوحد الذاتي القومي ولهذا يمارس هنا بهذه القوة تأثير التقلبات السياسية.

تقع هذه الأحداث خلال العقد الأخير من أعوام القرن الجاري، بيد أن بحثها المتمعن ينقل تداعي الخواطر إلى أعوام العشرينات والثلاثينات منه، حينما جرى مثلاً في كل من تركيا والاتحاد السوفيتي معاً تعليق الآمال على تغيير الحروف الكتابية في الانقطاع السريع والجذري عن الماضي "المقيت والبغيض". ولدى ذلك كما كان الشأن في تلك الأعوام البعيدة لا تقتصر القضية بتاتاً على مجرد السعي إلى استبدال ألفبائية بأخرى وإنما هي تهدف كذلك إلى التأكيد الحماسي على الخواص القومية "الذاتية" وإقليمية الشكل اللغوي.

وعلى هذا يتجلى ذانك الأمران الرئيسيان اللذان يصوران الخاصية القومية وهما : التخلي عن الألفبائية الغريبة كوسيلة للانفصال والابتعاد عن الوسط المعين "الغريب" وفي الوقت نفسه البحث عن "الذات" الأصيلة كوسيلة للتكيف في الوسط "القربوي".

فهل هي عفوية هذه المصادفات المشار إليها أم هي تعكس قانوناً طبيعياً ما عام الحكم وغير مرتبط بزمن معين لتجلي النزعة القومية وبضمنها القومية ـ البلشفية باعتبارها واحداً من أنواعها ؟ وللرد على هذا السؤال من المعقول كما يبدو البدء باستيضاح الدواعي والدوافع الحقيقية التي حركت أصحاب المبادرة في الدعوة إلى استبدال الحروف الكتابية منذ أعوام العشرينات البعيدة. ومن الأهمية بمكان لدى ذلك لفت الانتباه رأساً إلى أنه في ذلك الوقت عقب إقامة السلطة السوڤيتية في أراضي الإمبراطورية الروسية السابقة وضعت في دائرة الإصلاح والتغيير الكتابي لا اللغات الأتراكية وحدها وإنما معها اللغة الروسية نفسها أيضاً. وهذه الحقيقة نفسها تستحق بحد ذاتها دونما شك عناية خاصة نظراً لكونها أكثر من كل ما عداها تتيح اكتشاف الاستبدادية من حيث المبدأ في عملية الإصلاح الخطي في "روسيا السوڤيتية" الذي كاد يكون قد بدأ منذ اللحظات الأولى على أثر ميلادها في عام 1917م.

وليس من العسير التصور إلى أي حد مدى كانت فادحة خسائر الشعوب الأتراكية جراء تغيير الأبجدية الكتابية للغاتها بنزع كتابتها التقليدية منها أصلاً والتي نكرر أنها كتابة كاملة التكوين. وهذه الكتابة نظراً لكونها أساساً موحداً للأشكال الأدبية من لغاتها جمعت وركزت في نفسها خبرة القرون العديدة للتأليف التدويني الأتراكي المشتهر لا بدرجة كبيرة إلى حد غير عادي من حيث السعة والتنوع في مجاله الأدبي ـ الكتابي فحسب، وإنما أيضاً بالثروة النفيسة التي

لا تقدر بثمن والمتجاوزة بعيداً خارج حدود أطره التاريخية ـ الجغرافية من الأشكال الفنية والمبادئ الجمالوية (الاستيطيقية) وضمناً كذلك في مجال الخطوط العربية خاصة وفي النقش الزخرفي المرتبط به وثيق الارتباط.

ولكن القضية لا تقتصر بالمرة على الجانب الجمالي للقضية وحده. وكل تدوين كتابي لهذه اللغة أو تلك ليس مجرد عكس موفق أكثر أو أقل لمنطلقها وهو الشكل الشفهي، وإنما هو في الأفق المستقبلي التاريخي وهو دوماً كذلك الوسيلة غير المقارنة من حيث فعاليتها للحفاظ في الوعي الاجتماعي والعقل الباطن على كل ما هو مختزن فيها في سير تطور الثقافة الروحية والحضارة المادية للشعوب. وعلى فكرة لهذا بالذات مثلاً فإن القدرة على عكس كافة درجات وحالات الجانب الصوتي من اللغة بعيدة عن كونها تدخل دوماً في عداد المعايير الأولوية لتقييم المزايا الموضوعية لهذا النظام الكتابي أو ذاك. زد على ذلك أنه ثمة أنظمة كتابية تعكس جانب اللغة الصوتي كأنما في صورة مخفضة (مثل الكتابة في اللغات السامية التي لا تسجل حروف العلة القصيرة أي الحركات الصوتية للحروف) أو حتى لا تعكسها بالمرة عملياً (مثل الكتابة الهيروغليفية في اللغة الصينية). وتتحرك منذ أمد بعيد إلى جهة الرسم الشبيه بالنقش الهيروغليفي بكل جلاء كتابة الشعوب المتكلمة باللغة الإنجليزية.

وعلى الرغم من ذلك لا يطرح أي أحد اليوم بصورة جادة قضايا بشأن إجراء إصلاحات وتغييرات جذرية ما لهذه الكتابات، مع أن قضايا كهذه كادت تكون حتى أمد غير بعيد أشبه شيء بالموضة المتبعة مثيرة مناقشات واسعة كثيراً وحتى حارة وعنيفة في الرأي الاجتماعي العام وبين العلماء. فما هو السر في ذلك وما سبب مثل

هذه البرودة الواضحة التي طغت على هذا الموضوع ؟ إن السبب يكمن دونما ريب في أن الكتابة على مر القرون العديدة للغة هذا الشعب أو ذاك هي دوماً مكسبه الروحي الكبير، نظراً لعكسها بصورة بينة تطور لغته ومن خلال ذلك تتراءى وتستشف أيضاً كثير من أهم جوانب تطوره الروحي - الثقافي وتوارثها التاريخي وعدم انقطاعها زمنياً.

وفي واقع الأمر كم من المآخذ قد وجهت مثلاً إلى الكتابة التقليدية لدى الشعوب الناطقة باللغة الإنجليزية وهي التي تعكس على مرور الزمن بصورة أقل فأقل من التماثل وبدون تناقض الجانب الصوتي لهذه الحالة (المتزامنة) للغة المذكورة ؟ ولكن حتى الأمريكان - وهم الأقل تعلقاً بالتسهيلات المعقولة - لم يتجرأوا على الإقدام في السير أبعد من إجراء تعديلات وتغييرات غير كبيرة في قواعد الإملاء الكتابية لكلمات اللغة الإنجليزية. وهم يدركون تمام الإدراك ما يمكن أن يحدث في حالة إجراء إصلاح وتغيير "جذريين" في كتابة اللغة الإنجليزية. وتؤخذ بعين الاعتبار لدى ذلك دون ريب كذلك العواقب السيئة "للتجارب الجريئة" التي أجريت على الكتابة التقليدية للغات الشعوب الأخرى، وبضمنها كتابة اللغة الروسية.

واليوم إذ يحاول العديدون - عن وعي أو بسبب جهل الحقائق - وضع علامة المساواة والموازاة بين الشعب الروسي والشيوعية بكل عواقبها الفظيعة والشنيعة على تطور الشعوب المادي والروحي - الثقافي يجدر التأكيد بالذات على الحقيقة التي لا مراء فيها وهي القائلة بأن الهدف الرئيسي الذي كان عرضة للتجريب الشيوعي إنما كان هو الشعب الروسي ذاته، وقد تعرضت كتابة لغته القومية بالذات قبل سواها من لغات شعوب البلاد إلى التغيير الفظ وغير المبرر.

وقد تصدى نظام الحكم الشيوعي لموضوع إجراء الإصلاح التغييري لكتابات لغات الشعوب الأخرى في البداية بكثير من الاحتراس والموازنة. ومن ذلك أنه في مناطق الانتشار التقليدي للدين الإسلامي - ومعظمها في الغالب مناطق إقامة واستيطان الشعوب أتراكية اللغات - عقب إقامة السلطة السوفييتية هناك بدأت الخطوات الأولى لتبديل الأنظمة الكتابية للغات الشعوب المحلية بذريعة طيبة للوهلة الأولى هي ضرورة أن تنعكس فيها على أتم شكل ممكن "الأصالة" و"التفرد الأصيل" لكل واحدة من تلك اللغات التي - وإن كانت قريبة الأواصر إلى بعضها البعض - إلا أنها على أية حال ليست متماثلة إلى حد التطابق. وهذا بدوره ما ينبغي تأمينه وضمانه لكل شعب دخل ضمن الأسرة المتواردة للشعوب السوفيتية الجديدة مع الحفاظ على "سماته التاريخية المتأصلة" وازدهار حياته الثقافية "القومية شكلاً والاشتراكية من حيث المحتوى والمضمون".

إلا أن نظام الحكم الشيوعي الذي انتصر بعد الانقلاب الشيوعي في عام 1917م انطلق معلناً أمثال هذه المبادئ مهمة أكبر أهمية لديه. وفيما يتعلق بالمناطق المسلمة والناطقة باللغات الأتراكية من البلاد كانت المهمة هي النضال الشامل ضد الوحدة الأتراكية والإسلامية الكبرى بكل الوسائل المتوفرة، وهو الأمر الذي تميز به على سواه ومضى فيه إلى أبعد حد وأقصاه الدكتاتور المتجبر ستالين الطاغية.

وقد رئي أن إحدى أفعل الوسائل لخوض نضال كهذا هي إجراء المزيد إلى الحد الأقصى من التكييف اللغوي الإقليمي للشعوب القريبة إلى بعضها البعض لغوياً كأسرة. ومثل هذا الموقف حظي بالتأييد الشامل من جهة نظام الحكم وأعطيت الأسبقية والأولوية إلى الدراسات العلمية المتعلقة بهذا. وأصبحت غالبة ومتقدمة على سواها وكل ما عداها فكرة أن "كل شعب له كتابته". وكان متأخراً كل التأخر

عندما اكتشف بنتيجة التنفيذ العملي لهذه الفكرة أن الأغلبية المطلقة من الشعوب (الأتراكية على أقل تقدير) أصبحت بغتة منقطعة تماماً عن تقاليدها الكتابية المألوفة لها على مدى العديد من القرون وبهذا غدت محرومة في الواقع من المنفذ المباشر إلى تراثها الروحي - الثقافي الثري جداً، والذي كان في السابق مفهوماً عندها جميعاً ضمن أطر الكتابة التقليدية الموحدة بالنسبة لها كلها. ولقد بدا كل شيء بادئ ذي بدء بريئاً كل البراءة في الظاهر بل وحتى جذاباً ومغرياً عندما بدأ منذ العشرينات التشجيع والمؤازرة بشكل أكيد ومؤكد لبحوث اللغويين من البقاع التي تقطنها وتستوطنها الشعوب المتكلمة باللغات الأتراكية، وهي تلك البحوث الرامية إلى "تحديث" الكتابة الأتراكية المحافظ عليها حتى ذلك الحين، وهي القائمة على أساس من قاعدة الألفباء العربية. وأدى "التحديث" إلى الإدخال في الكتابة الأتراكية العامة التقليدية والمشتركة لتلك العناصر التي من شأنها أن تتيح بكل السبل إبراز الخواص المميزة للأصناف الإقليمية من النطق الأتراكي، وهي الخواص التي اتسمت من حيث الجوهر بطابع ثانوي الدرجة. وبالنتيجة أخفيت أو طمست إرادياً أو لاإرادياً صفة التقارب فوق العادة بين اللغات الأتراكية، وضيقت بشكل ملحوظ دائرة القراء الأتراكية العامة التي كانت حتى إلى هنيهة وجيزة من الزمن واسعة رحبة، وذلك لأن النصوص المكتوبة "المستحدثة" لم تعد كما كانت في حينه من قبل مفهومة لدى الجميع بيسر ووسيلة للتفاهم على مدى المجال اللغوي الأتراكي العام، والذي كان يشمل تقليدياً مجموع الكتابات للغات الأتراكية.

غير أن جهود المصلحين لكتابة الأتراكيين السوفيتيين الذين انطلقوا من الفكرة الطيبة ظاهرياً وهي "استكمالها" مع الحفاظ على حروفها العربية ذهبت أدراج الرياح، نظراً لأن الحرف اللاتيني كان

من حيث الجوهر مجرد حلقة انتقالية كمرحلة عابرة بمثابة جسر لعبور كتابة الأتراكيين السوڤيتيين إلى الحروف الروسية أو على الأدق الكريلية أي السلافية. إذ أنه بعد مرور أقل من عشرة أعوام على إجراء "الإصلاح اللاتيني" لهذه الكتابة نقلت في العشرينات وعلى فكرة شأن جميع الشعوب المسلمة القاطنة في أراضي الاتحاد السوڤيتي السابق إلى الألفباء الكريلية الأمر الذي لم يكن ليمكن إلا أن يساعد على التشتيت اللاحق للشعوب الأتراكية وقطعها بل بترها عن تراثها الروحي - الثقافي الموحد لها ككل والذي اكتنز على مدى قرون من قبل الأجيال السابقة وسجل بمساعدة الحرف العربي الذي كان موحداً لها جميعاً.

وعلى قدر ابتعاد المجتمع السوڤيتي عن يوم وفاة "أبي الشعوب جميعاً" كما كان يلقب الطاغية ستالين رهبة ونفاقاً أخذ ينتشر تدريجياً (وليس رأساً بالمرة) إدراك ما كان قد فُقِدَ وَبُعْثِرَ وَضُيِّعَ وهو الأمر الهام جداً وفي منتهى الضرورة بالنسبة إلى مجمل الحياة الروحية - الثقافية. وبدأ البحث - شأن الأمر في العديد من الجوانب الأخرى للحياة، على عجل بالطبع - عن السبب في الخارج لا الداخل واعتبر أنه بالدرجة الأولى هو ذلك "الأخ الأكبر" الروسي. وجرى التأكيد على المطالب المستعجلة في العدول عن الحروف الروسية وصار ذلك يتردد في كل مكان وعلى كل الألسنة والشفاه.

ولكن بماذا تستبدل ؟ يفضي هذا السؤال إلى بديلين هما : العودة إلى التقاليد الكتابية العريقة التي جربت وصمدت على مدى قرون على قاعدة الألفباء العربية أم التصرف بمزيد من "العقلانية" وأخذ أساس يبدو ظاهرياً وكأنه أكثر بساطة، أما اليوم فإنه أكثر شمولاً واتساعاً (لانتشاره على المستوى العالمي الشامل !) ألا وهو الحرف اللاتيني.

ومما هو معروف أن أذربيجان حلت هذه المهمة أسرع من جميع الأخريات فقد اتخذت لنفسها الألفباء التركية (من حيث الأساس) من رسم الحرف اللاتيني. واتخذت قراراً مماثلاً من حيث المبدأ قيادة أزبكستان، وتنتظر دورها بعض المناطق الأخرى المتكلمة باللغات الأتراكية. وهذا مع أن أي أحد وفي أي موضع لم يعرض بعد التأسيس التعليلي المقنع للمزايا غير المشكوك فيها للحرف اللاتيني على الحرف الكريلي أو الحرف العربي. وبالأخص إذا كان الأمر يتعلق بشعوب مثل الشعوب الأتراكية التي كانت على مدى قرون من البناة النشطاء والناجحين للحضارة الإسلامية، والتي تبقى في غالبيتها وكتلتها الأساسية تابعة لها عضوياً بالانتماء الفعلي اليوم أيضاً ولعلها ستبقى كذلك.

بيد أن هذه المقولة الأخيرة لا ينبغي أن تغدو ذريعة لنشوء الارتياب في التقرير المسبق والتفصيل الأكيد دون تردد كغاية مرسومة لهذا البحث منذ البداية، وقبل التمحيص الصادق والصميمي للموضوع بإخلاص نحو إيثار الأبجدية الكتابية العربي لمجرد أساس الاعتراف بها باعتبارها أهم أداة لاعتماد الثروة الروحية ـ الثقافية للتمدن الإسلامي بكامله. فلنؤكد بهذه المناسبة أننا لا نرى من الممكن بوجه عام أصلاً إيجاد نظام الكتابة المثالي مطلقاً لهذه اللغة أو سواها، وأن الحديث الجاد لا يمكن إدارته إلا حول اختيار الأسلوب الأمثل من بين الممكنات والمشروط بدوره بعدد من العوامل الموضوعية تماماً. وبحسبانها المتوازن وغير المتحيز فحسب من الممكن الاحتساب لإعطاء الجواب على السؤال الموجه والحل للمشكلة المطروحة.

ولهذا السبب تعار في هذا البحث العنايةُ الكبيرة إلى تعميم وتصنيف الأسس النظرية اللازمة سواء لإجراء هذه الدراسة نفسها أو

بغية إعطاء التقييم النزيه بلا تحيز ومناقشة نتائجها واستنتاجاتها. وكل من يجد في نفسه الرغبة للإسهام في ذلك والإدلاء بدلوه تتاح أمامه الفرصة السانحة كبداية لاستيضاح تلك المعايير النظرية التي يسترشد بها البحث، وبعد قبولها أو رفضها المعلل بالحجج الدامغة فحسب يمكن إجراء النقاش والمجادلة أو حتى إقامة الخلاف بصدد قضايا معينة بذاتها أو برأسها من الأمور المتعلقة بقضايا الإصلاح الكتابي للغات الأتراكية خلال المرحلة الراهنة وارتباطاً بظروفها وشروطها. وبدون النظر في هذا الشرط قد تجري المناقشة مع الأسف في نفس المجرى للمخطط النمطي، حين يعمد أطراف الجدل - حتى وهم يستخدمون التعابير المصطلحية عينها - إلى وضعهم فيها المضمون المفهومي المتباين كل التباين من عندياتهم أو من عند أنفسهم. ومن هنا لا يقيض للمناقشة مبدئياً أن تكون موضوعية وتبقى تدور حول نفسها في الفراغ وتنتهي من حيث تبدأ، ويظل كل طرف مصراً على رأيه وثابت الأقدام حيث كان يقف.

وهكذا نوجه العناية مرة أخرى ونلفت الانتباه إلى تلك الحقيقة الناصعة والواقع الواضح تماماً بأنه على قاعدة الأبجدية الكتابية العربية قامت حيناً من الدهر صيغة موحدة أتراكية عامة ومشتركة للغة الأدبية الفصحى باسم "تركي"، مفهومة بالتبادل وبالمقابل لدى جميه الأتراكيين المسلمين. ومثل هذا المثال الفذ وغير المعتاد كان قد تحدد في العديد من الأمور عن طريق التوليف الموفق حقاً بين عدد كبير من العوامل الموضوعية وهي بالدرجة الأولى المستوى الرفيع للتقارب الجيني (السلالي) بين اللغات الأتراكية، وفي الوقت عينه القدر غير الكبير نسبياً للتفاوت بينها من حيث فروقها المحلية والإقليمية واختلافاتها اللهجوية. ولايقل عن ذلك أهمية أيضاً التضافر الملحوظ للعديد من جوانب التطور التاريخي للشعوب

الأتراكية وهو المرتبط إلى حد كبير بنمط الحياة الرعوي المترحل، الأمر الذي عين مسبقاً القرب ما بين القواعد الثقافية ـ الاجتماعية لحياتهم وساعد على جريان العملية الدورية المتعاقبة لنشوء وزوال الأحلاف القبلية في وسطها، وكذلك تشكيل الدول ودوالها وقيام النظم الإدارية الإقليمية المحلية ثم اضمحلالها العاجل.

ولقد كان العامل الجبار لتمازج التطور الروحي ـ الثقافي للأتراكيين المسلمين وبالطبع بالنسبة لهم جميعاً على اختلاف تقسيماتهم الأخرى هو الإسلام. وكانت خاصيته المميزة كما هو معروف على الدوام هي اللغة العربية نفسها وكذلك الخط العربي، وقد كانا على امتداد قرون من الأدوات الرئيسية لتدوين واختزان تلك الثروة الروحية ـ الثقافية المعترف بها على النطاق العالمي الشامل، والتي تكونت في رقعة انتشار التمدن الإسلامي ككل وبعامة وفي بقاع سكنى الشعوب أتراكية اللغات منها بخاصة. وهذه اللغة وخطها استعيرا بشكل مباشر من قبل جميع الشعوب المسلمة بدون استثناء على الأساس الديني وفقاً لما ذكر بصورة مباشرة وصادقة دون مواراة في الذكر الحكيم وأكد مراراً وتكراراً.

وليس عفوياً أو اعتباطياً بالمرة أن نظام الحكم الشيوعي ـ وبالأخص أثناء عهد الحكم الستاليني الاستبدادي ـ شن بالمعنى الحرفي لهذا التعبير حرباً حقيقية لا على النصوص القرآنية من الآيات والسور نفسها فحسب وإنما أيضاً ضد النصوص المكتوبة بالخط العربي عموماً. ولكان من قبيل السذاجة الاعتقاد بأن هذا قد جرى بسبب أن القائمين على شأن نظام الحكم لم يستطيعوا بحكم جهلهم وعدم اطلاعهم وحدهما أن يميزوا كما ينبغي الآداب الدينية بحد ذاتها عن غير الدينية، وعلى أساس من هذا كما قد يظن عمدوا من باب الاحتساب والاحتياط إلى استئصال كل ما كان مكتوباً

بالأحرف العربية واجتذاذه من عروقه واقتلاعه من جذوره. وبالطبع ليس من الجائز نفي هذا الأمر أصلاً ولكن الرئيسي على أية حال انحصر في شيء آخر هو أن اللغة العربية وكل نص مكتوب بالأحرف العربية مما له ارتباط دوماً في أذهان المسلمين بالتوجه إلى ما هو قدسي وأثير بالقداسة الدينية وعليه مهابة الجلال الاعتقادي بالجو السماوي. وفي هذه الحالة يمكن الاستشهاد بالإحالة على الوضع المماثل المعين بموقف المسيحي الأرثوذوكسي حيال لغة كنيسته التي تجري بها لحد الآن جميع التراتيل والشعائر الكنسية، على الرغم مثلاً من أن اللغة الروسية العصرية تحتوي منذ أمد بعيد على ترجمة رائعة للعهدين القديم والجديد - التوراة والإنجيل.

ولكن متانة مواقع الخط العربي قد ترسخت على مدى العديد من القرون لا بواسطة العامل الديني وحده. فقد لعبت فضلاً عن أثره الجبار دورَها غيرَ الأخير أيضاً الخواصُّ النمطية لهذا الخط الذي لم يكن مطلقاً بحكم طبيعته المستغنية عن حركات الحروف مبيناً على أساس الإعراب الأدائي البارع عن الغنائية الصوتية أي على المزيد من التعبير إلى الحد الأقصى عن الانعكاس في الخط الكتابي لكل التلاوين الصوتية الملحونة الممكنة للخلفية المسموعة عن طريق رسم حروف العلة القصيرة. ولكن تتركز فيها بالذات أي في هذه التلاوين بالدرجة الأولى تلك الخواص التي تتميز عن بعضها البعض الأشكال العائدة إلى الفروق اللغوية حسب اللهجات الإقليمية المحلية في اللغات الأتراكية. أما الخط العربي الذي كان قد اتخذ أساساً لكتابة جميع لغات الأتراكيين المسلمين دونما استثناء مع بقائه لا إرادياً بمعزل وفي الظل وعلى التل بالنسبة إلى الخواص الإقليمية للتصويتية الأتراكية على اختلافاتها فقد أتاح في خاتمة المطاف أن يظهر بصورة مشددة بالذات ما تتفق وتتطابق اللغات الأتراكية فيه مع

بعضها البعض. ولو لم تستوعب الكتابة العربية غير المصوتة هذه الخواص لكان من المستبعد عموماً وأصلاً أن ينشأ هذا النموذج الفذ التاريخي - الثقافي غير العادي الذي هو اللغة الأدبية الكتابية لعموم الأتراكية المسماة بالتركي، والتي ساعدت في غضون القرون وامتداد المسافات الشاسعة من المساحات المترامية على مثل هذا التراص الثابت كالبنيان المرصوص لصرح الثقافة الأتراكية في كافة ظواهرها.

ولكن الكوارث أو الهزاهز الكارثية السياسية في أعقاب الحرب العالمية الأولى وحدها استطاعت كما أشرنا أعلاه أن تقضي على ذلك الطابع العضوي لسير عملية التوارث الثقافي المتعدد الجوانب لدى الشعوب الأتراكية. وقد سجل هذا الهدم بالذات في إصلاحات كتاباتها التي بدأت خلال فترة ما بعد الحرب، علماً بأنه - ونذكر ذلك تأميناً لكامل العدل في القول - لم يقتصر ذلك على أراضي الإمبراطورية الروسية السابقة فحسب، وإنما تعداها إلى خارج حدودها. إذ أنه - ومهما بدا في ذلك من مفارقة للوهلة الأولى - فإن الذريعة المباشرة الداعية إلى إجراء الإصلاح الجذري الأساسي الأول لكتابة الأتراكيين السوڤيتيين وهو نقلها من الحروف العربية إلى اللاتينية قد أعطتها وهيأتها لنظام الحكم الشيوعي في الاتحاد السوڤيتي تركيا غير الشيوعية بالمرة التي عدلت في عام 1928 عن اتخاذ الحرف العربي أساساً لكتابتها لصالح اللاتيني. أما العدول عن الحروف اللاتينية إلى الكريلية (السلافية - السلافانية - الروسية) الذي سرعان ما أعقب ذلك على الأثر في الاتحاد السوڤيتي فقد كان قضية من "شؤونه الداخلية المحضة".

وبعد سقوط نظام الحكم الشيوعي وخلعه وانهيار الاتحاد السوڤيتي وتفككه وانحلاله نجم في الوسط اللغوي الأتراكي كما سبق

وأن ذكرنا أعلاه وأخذ يغدو هو الرأي الغالب أكثر فأكثر القولُ بغياب الحكمة والمعقولية في حالة الحفاظ على بقاء الكتابة القومية على أساس الألفبائية الروسية. وفضلاً عن ذلك جرى التأكيد لأول مرة على أن التجارب العجولة في هذا الاتجاه ظهر أنها من حيث نتائجها أشبه ما تكون بما جرى في البدء في الحياة المالية ـ الاقتصادية للدول المستقلة الجديدة التي قامت في موقع الاتحاد السوفيتي السابق إذ أخذت تنسحب على نحو تمثيلي مسرحي من منطقة الروبل وسرعان ما واجهت المصاعب التي جعلتها تفرمل بسرعة حادة هذه العملية وحتى البدء في حركة العودة من جديد إلى منطقته.

وظهر أن الحالة مع الألفباء الروسية أشبه ما تكون بالحالة في مجال الحياة الاجتماعية ـ الاقتصادية لشعوب الاتحاد السوفيتي السابق. ويمكن مقارنة الموقف حيالها حرفياً بالموقف إزاء الروبل وهو أنهما (الألفباء والروبل) كأنما لا يصلحان ولا يناسبان، ولكن الاستغناء عنهما غير ممكن بعد أو لايزال متعذراً عملياً... ولدى ذلك كما يتصور ينبغي أن يستدعي الشكوكَ الجذريةَ أيُّ توجه كان نحو التخلي عن "كل ما هو روسي" وبضمن ذلك الألفباء الروسية إذا كان الأساس لذلك التوجه السعي (ولا يهم ما إذا كان هذا السعي صادقاً وصميمياً أو تظاهرياً وظاهرياً ليس إلا) إلى العمل على نحو من السرعة لكي "يسترجع الشعب ويسترد وجهه القومي الحقيقي وكرامته". وليس من قبيل اللائق والمقبول بصورة خاصة لدى ذلك الانطلاق من الأصالة التي لا تزال واسعة الانتشار جداً بأن "التحكم الروسي" بالذات لا يزال هو الأخطر على المناطق الإسلامية وأنه ينطوي على خطر الحيلولة دون تقدمها الروحي والمادي بل وتأخرها في هذين الميدانين معاً.

ولكن يتعين الاعتراف بأن أمثال هذا النوع من الآراء لم يكن ممكناً ألا يتاح لها "أن تتعزز وتتوطد بسبب من الحرب الأفغانية التي أشعلت في أفغانستان ودامت على مدى ثمانية أعوام وكذلك هلاك بحر ارال وما يرتبط بذلك من الفاجعة القومية للشعب القره قلباقي، ومثل ذلك تسميم الطبيعة في بشكيريا وتتارستان وأمثال ذلك من نتائج النشاط السياسي و"الاقتصادي" لنظام الحكم الشيوعي في الاتحاد السوفيتي السابق. ويتعين كذلك التأكيد مع الأسف على أن نظام الحكم هذا بالذات لا يزال لحد الوقت الحاضر - سواء شئنا ذلك أم أبيناه - لا يزال يربط في الوعي الجماهيري لدى العديد من الشعوب (بما فيها نخبتنا المثقفة !) بالسيطرة "الروسية" والاضطهاد والاستغلال من قبل الروس. وبضمن ذلك ترتسم على هذا النحو صورة "الروس" في الوعي الاجتماعي لدى الشعوب المسلمة ببلدان رابطة الدول المستقلة أي الجمهوريات السوفيتية السابقة أو دول الكومنولث الجديد.

وتتفاقم "سمعة الروس" المومأ إليها وتزداد سوءاً لكون نظام الحكم الشيوعي المرتبط بها ذهنياً - إرادياً أو لاإرادياً - في الاتحاد السوفيتي السابق كان قد فرض مقابلته الإيديولوجية القاسية على كل من انطلق وفقاً لتقاليده الروحية - الثقافية من العقيدة الدينية. ونظراً لأن مثل هذا الاتجاه في نظام الحكم قد تجلى بأكبر درجة من شعوره تجاه الذين انتموا بهذا النحو أو ذاك إلى عالم الإسلام، ولكونه ليس من السهل اليسير على العديدين من معتنقي الديانة الإسلامية التغلب اليوم رأساً وفي ساعة واحدة على الشعور الكامن في صدورهم ونفوسهم منذ أمد بعيد ولايزال له أثره والتخلص من مرارة طعم الإذلال المعنوي غير بعيد العهد، وكذلك التحرر من التصور المنتشر جداً بصدد أن الروس يتخذون إزاء غير المسلمين عموماً موقفاً يتسم بالكثير من التلطف والميل قياساً إلى موقفهم حيال المسلمين.

و"التأكيد" على ذلك يمكن إيجاده بالطبع عند اعتبار "الروس" ونظام الحكم الشيوعي في الاتحاد السوفيتي السابق من المرادفات.

وكمثال على ذلك يلاحظ اليوم أنه يشيع في أوساط الشعوب المسلمة بعامة والأتراكية بخاصة الانتقاد الحاد خصوصاً الذي يتعرض له واقع أن ما يسمى بإصلاح كتابتها التقليدية على مدى القرون العديدة أثناء العهد الستاليني قد انقلب في الواقع إلى استئصالها الشرس والتام تقريباً خلافاً عن الشعوب المسيحية مثل الكرج والأرمن أو حتى شعوب الساحل البلطيقي التي تم احتلال بلدانها بعد سنة 1939. إذ أنها جميعاً قد سمح لها كما هو معروف بالحفاظ على كتاباتها القومية.

ويمكن أن تغدو كبيرة الوزن أكثر بكثير قوة الإقناع في الوقائع المذكورة من التاريخ القريب جداً إلينا في حالة التذكر إضافة إلى ذلك أن القسم الأساسي بين الشعوب البالغ تعدادها اثني عشر شعباً هي التي تعرضت للاضطهاد والترحيل بعيداً عن مواطنها جماعياً إبان سني الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها كان أيضاً من المسلمين...

أجل، إن ذلك كله قد وقع وحدث بالفعل ولا مجال للجدال فيه وإعلان الشك والريب في حقيقته. نعم، إن ستالين وأفراد بطانته وحاشيته المقربين إليه كانوا قد شبكوا أنفسهم بأنفسهم بأشراك وأحابيل بعبع الوحدة الأتراكية والإسلامية الكبرى، بحيث سعوا بأية وسيلة كانت إلى هدم الرابطة التاريخية - الثقافية الوثقى لهذه الشعوب وقطع صلتها العضوية المستمرة على مدى قرون عديدة بين بعضها البعض. أجل، بالفعل لم تمتد اليد إلى الأبجديات الكتابية للغات الكرج والأرمن والشعوب البلطيقية، ولكن ليس ذلك لكون هذه الشعوب جميعاً انتمت إلى العالم المسيحي من حيث معتقداتها الدينية

وإنما لأن ألفباءاتها خلافاً عن الألفباء العربية لم تكن قط قاعدة كتابية للمجال الروحي - الثقافي الموحد الذي ربط على مدى القرون أجيالاً من شتى الشعوب المسلمة وبضمنها الأتراكية.

ومن مواقع معرفة اليوم وخبرته يمكن لا مجرد الظن وإنما التأكيد مع توفر الأسس الكافية على كون الصراع ضد الوحدة الإسلامية والأتراكية الكبرى بحد ذاته وكذلك أمثال هذه الأنواع من "النضال" كانت تحقيقاً لمجرد أنواع مشتقة من نضال أعمق بكثير هو النضال الذي كان نظام الحكم الشيوعي ملزماً - زد على ذلك أنه كان مضطراً ليس إلا - بفرضه دوماً على شعوب الاتحاد السوفيتي السابق. وذلك لأن استراتيجية كهذه فحسب هيأت الإمكانية الواقعية الفعلية الوحيدة لبقائه بحكم سمعته الأولية باعتباره مخالفاً للطبيعة والطبيعية، وهو ما لم يعد يوجد اليوم إلا القليلون الذين هم على استعداد للاعتراض عليه مع البرهنة (وبالنسبة إلى الذين يشكون في ذلك على أية حال يمكن الإيحاء بالتعرف للعثور على مثال من الأمثلة بالتأسيس التعليلي الشامل لأشباه هذه التقييمات الذي طرحه البروفيسور كيفا في مقالته المنشورة تحت العنوان الدال على المغزى : "لا يجوز تغيير العالَم وفق مخططات مفتعلة").

ولقد كانت ضرورة "الصراع" الدائمة مقررة موضوعياً، أما الصفات الشخصية لهذا الزعيم الشيوعي أو ذاك الذي تولى قيادة ذلك الصراع فبوسعها فحسب تحديد خواص الصراع في اتجاهاته وأشكاله، علماً بأنها على أية حال يجب أن تكون حتماً من الناحية الموضوعية غير بناءة وهدامة للغاية بالنسبة إلى التطور الطبيعي لأي مجتمع يتاح لها أن تفرض نفسها عليه. والقضية هي أن النظرية الماركسية - اللينينية الطوباوية من حيث أساسها لم يكن بوسعها الترسخ في المجتمع إلا في حالة تحويلها أو بالأحرى "تطبيعها" وفقاً

لمنطلقاتها الفكرية. ومن هذا المبدأ قد انطلق كارل ماركس نفسه الذي أعلن ضرورة إعادة بناء العالم بالقسر وفقاً للأسس البروليتارية، علماً بأن مؤلف "البيان الشيوعي" لم يحمله على التردد أن البروليتارية في زمنه كانت تمثل نسبة ضئيلة بالقياس إلى جميع سكان العالم الآخرين. وقد كان متفائلاً وواثقاً بإمكانية احتلال البروليتاريا للعالم بأسره.

وكان أكثر بقليل بالنسبة إلى مجموع الإمبراطورية الروسية تعداد البروليتاريا الذي بلغ في أيام بدء نشاط لينين الثوري، وكذلك شأنه عقب نجاح الانقلاب الشيوعي في أكتوبر من سنة 1917...

وتشكل النزعة القومية المتطرفة التي ارتفعت موجتها على أثر تفكك الاتحاد السوفيتي وتتنامى على الدوام خطراً واقعياً داهماً يهدد بإحباط أية حركة إصلاحية. وهي شاهد على التهافت والوهم في أمثال الاستنتاجات التي عرضها بشكل مهشم تطور المُسلَّمَة الشهيرة في النظرية الماركسية - اللينينية بأن "البروليتاريا لا وطن لها". إن المحاولة القائمة على أساس من البطش والعنف الفظ لتطبيقها في الواقع هي السبب الرئيسي لمأساة القومية والدولة المتطورة داخلياً في بواطن أرض المجتمع نفسه "للاشتراكية الواقعية" في الاتحاد السوفيتي والخارجة بشكل كامل إلى مسرح الحياة السياسية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي.

وليس من النادر أن يتعرض "الروس" في المناطق غير الروسية من روسيا وفي بلدان رابطة الدول المستقلة لتجربة مشاعر كبيرة الشبه بتلك التي عاناها "غير الروس" في الاتحاد السوفيتي، ويضمن ذلك تثير لديهم رد الفعل المؤلم جداً محاولات إلزامهم باعتبار الحد الأدنى لمدة الإقامة كنصاب للحصول على المواطنة وبصورة أخص حكم المعرفة الإلزامية باللغة "القومية". ويبدو هذا

الوضع لدى ذلك من وضع جانبي أشبه ما يكون بالمأساوي، نظراً لأن المقصود في بعض الأحيان هو ضرورة الإلمام بلغة "السكان الأصليين للمنطقة القومية" والتي كان ينبغي منذ أمد بعيد اعتبارهم جالية تمثل "أقلية قومية" بحكم قلة تعدادهم بالقياس إلى "السكان الأصليين". زد على ذلك أن القسم الأكبر من السكان "الأصليين" ليس نادراً أن يكونوا غير ملمين بلغتهم الأصلية إلماماً حسناً (وكمثال الكوادر الهندسية ـ التكنيكية وعلى وجه العموم كافة المشتغلين في الإنتاج الصناعي).

وعندما طرحت أيضاً قضية الانتقال إلى الخط غير الروسي، تواجه وضعاً متشابهاً كافةُ فئات السكان، سواء "الأصلية" وغير "الأصلية" منها نظراً لأن الجميع في كتلتهم الأساسية ـ ومعظمهم يعرفون الألفباء الكتابية الروسية وحدها ـ أما الحروف الكتابية الجديدة فيتعين عليهم معاً تعلمها بدرجة واحدة.

ولكن أكبر الخطر يكمن في الإصلاحات المستعجلة المرتبطة بهذا الشكل أو ذاك بالتخلي عن الحروف الكريلية وهو في الأفق الواقعي للابتعاد عن اللغة الروسية نفسها وفي نسيانها وإغفالها، ومن هنا الانقطاع عن الوسط الروحي الثقافي الثري جداً والمعترف به عالمياً والذي صِيغَ وتَكَوَّنَ على قاعدة من هذه اللغة العظيمة. ويظهر أنه لا ضرورة إلى برهنة خاصة على مدى الخطر الذي يمكن أن يجلبه مثل هذا الانقطاع وعظم وعمق الفراغ في مجال الثقافة المعاصرة عموماً والمعرفة العلمية بصورة خاصة. ومن وكيف يمكنه ملء هذا الفراغ الفظيع وفي أية مدد زمنية ؟

وكما ذكر واحد من أشهر وأخبر المتخصصين في الدراسات الأتراكية الوطنية بسكاكوف فإن العمل الذي بدأ في العشرينات

لإصلاح الخط الكتابي لشعوب الاتحاد السوفيتي قد اتخذ «ارتباطاً بالنزعة العامة لتقريب اللغة الكتابية الأدبية ولغة الشعب العامة الحوارية الحية وضرورة أن تنعكس في الكتابة الخواص القومية للغات...». ولكن مستوى تقارب اللغات الأتراكية إلى بعضها البعض من التطابق بحيث إنها - حسب اعتراف بسكاكوف نفسه الوارد في بحثه الذي اقتبسنا منه العبارة السابقة - لا توجد بينها فروق واختلافات جوهرية لا في المفردات ولا في القواعد الصرفية ولا في التركيب النحوي ولا في البنية اللغوية أصلاً وعموماً !

والفروق التي لها أهمية ما بين اللغات الأتراكية غير مسجلة فعلياً إلا في الصيغ اللهجوية للتنفيذ الصوتي (التسجيل) لنفس المفردات الصرفية وتراكيبها أي في التساجيل الصوتية فحسب. ومن الجلي تماماً أن حالة كهذه لم تكن لتستدعي بحد ذاتها ضرورة موضوعية ملحة لإجراء الإصلاحات اللغوية. وعلى الرغم من ذلك فقد صدر الأمر بالبدء في العمل الإصلاحي اللغوي اللازم في مجال الكتابة الأتراكية منذ أوائل العشرينات، ولكن العمل على أية حال باعتراف بسكاكوف «جرى بالجس وتحسس الطرق عفوياً واعتباطاً لتكوين خطوط قومية جديدة في كتابة اللغات». وليس من قبيل المصادفة، نظراً لأن الضرورة الحقيقية الفعلية إلى إصلاحها لم تكن متوفرة وتؤكد غيابها أيضاً حقيقة أن الإصلاحات والتغييرات الكتابية أفضت بالدرجة الأولى وبشكل رئيسي إلى العكس الأتم في قواعد الصرف للخواص الصوتية في كل واحدة من اللغات الأتراكية. وتسمح الحيثيات التي يظهر عليها طابع الانفعال في الوثائق المتعلقة بإيجاد المبررات لمثل هذه الإصلاحات والمتخذة في تلك الفترة أثناء الاجتماعات العلمية الرسمية لاتخاذها شاهداً جانبياً بصورة غير مباشرة على غياب الأسباب الوجيهة فعلاً للإصلاحات اللغوية التي

أجريت منذ العشرينات. وبغية العرض التوضيحي يمكن إيراد مقتطفات من المحضر الاختزالي للاجتماع العام الأول الذي عقده المجلس العلمي للجنة المركزية لعموم الاتحاد الخاص بالألفباء الجديدة في 15-19 شباط / فبراير من سنة 1933 لمناقشة موضوع "اللغة والكتابة لشعوب الاتحاد السوفيتي". وفي رأي هذا الاجتماع العام أن "المبدأ التقليدي - التاريخي" الذي كان سائداً قبل الثورة ظهر أنه يتناقض مع تطور اللغات القومية" !؟ ولهذا كان لازماً بالضرورة "دحضه وتفنيده بحزم". ولدى ذلك بنتيجة استكمال نظام الكتابة كان ينبغي التوصل إلى "منتهى تقريب الكتابة إلى اللغة الحية للشغيلة والكادحين مع حسبان قاعدتها الدارجة" وارتباطاً بها يجب أن يظهر في قواعد الصرف" الاستخدام الأقصى للكتابات الصوتية".

ولكن نشأت هنا تعقيدات غير منتظرة بالمرة لم يكن بوسع أي أحد توقعها من قبل. والقضية هي أن تحديث الصرف الأتراكي جرى بالإسهام الواسع من قبل علماء اللغة الروس. ونظراً لأن أساس التركيب في اللغة الروسية ليس المبدأ الصوتي وإنما هو الصرفي فإن فكرة إمكان استخدام المبدأ الصرفي للكتابة الأتراكية لم يكن ليمكن تركها دون اتباع لدى إعداد القرارات العامة لها في تركيب اللغات. ومثل هذه الفكرة بحد ذاتها لم تكن لتستدعي الاعتراضات بالطبع. ولكن القرار القائم على تنفيذها كان مع الأسف جد متحيز وحتى تعمدياً، أما منهج العمل التطبيقي المتفرع عنه فإنه مضطرب وفي منتهى عدم التسلسل.

وكان ذلك مرتبطاً أولاً بأنه لم يكن مفهوماً على نحو دقيق بالدرجة الكافية ولهذا فإنه أحياناً بقصد أو بدونه طمس الفرق ما بين الصوتية والتسجيل. وثانياً نجم عن ذلك بدوره خلط أكثر جدية من

حيث عواقبه السلبية بين المبدأ الصوتي والصرفي مما لم يقتصر بالمناسبة على كونه لم يستمر وإنما درس بحماس كمكسب علمي - تطبيقي كبير. وهكذا ورد في المحضر الاختزالي الذي سبق أن اقتبسنا منه استنتاج قاطع حول أنه بفضل "التفنيد الحازم ... للمبدأ الصرفي التقليدي - التاريخي... يزال التناقض ما بين المبدأين الصرفي والصوتي في قضية تكوين الكتابات القومية". وهو ما يتاح به التبرير "علمياً" في خاتمة المطاف "لأقصى استخدام الكتابات الصوتية" (وفي المضمون المستحصل هو بالفعل صوتية).

والخلط المشار إليه مما لا يجوز الخلط فيه بين الصوتية والعلم الصرفي قد أصبح حتى موضع افتخار في التقييمات الذاتية، وقد حدث بنتيجة التجنيس الزائف بأن "الصوتي يعني التسجيلي ويعني بدوره الصرفي". وقد كان الأساس له بالذات هو نفسه ذلك الطمس المقصود أو غير المقصود المومأ إليه في أعلاه للفروق ما بين الصوتية وعلم التسجيل الصوتي. إن التسلسل المنطقي لمناقشات أصحاب الخلط المدروس هنا ليس من العسير تصوره على النحو التالي : من المعروف أنه كلما أجريت بمزيد من الاتباع المتسلسل الثابت للمبدأ التسجيلي أي الصوتي بدا إلى حد أكبر منسجماً مع الصرفي أي مع التركيب المتصرف. ولكن نظراً لأن التركيب الصرفي يعني أيضاً الصوتي "فإنه ينشأ منطق مترتب للمناقشات بأنه إذا كان الصوتي يعني التسجيلي فإنه يعني أيضاً الصرفي إذن فالصوتي يعني كذلك الصرفي.

وعلى هذا النحو تم بيسر وبساطة عن طريق الرفع الاعتباطي للتناقضات ما بين المبدأين الصرفي والتسجيلي الانتقال إلى المبدأ الصوتي المركب بهذه الدرجة أو تلك مع الصرفي. ويصعب اليوم

إعطاء رأي عما إذا كان أصحاب تأليف كهذا قد فهموا أنه وضع للغة "بعد إصلاحها" حالة مماثلة لتلك التي كانت ستنشأ في نظام حركة المرور في مدينة عصرية كبيرة إذا ما اتبع فيها قانون السير على اليمين" المتآلف بهذا القدر أو ذاك" مع قانون السير على الشمال. وجلي تماماً أنه بنتيجة مثل هذا التآلف ستكون حركة المرور في أحسن الحالات مضطرة إلى التوقف.

وقد حدث شيء ما مشابه لهذا مع اللغات الأتراكية عقب سلسلة من الإصلاحات من هذا النوع لكتاباتها ابتداء من "التحديث" أواسط العشرينات لكتاباتها التقليدية المتبعة مع مر القرون العديدة والتي استخدمت فيها الحروف العربية ثم نقلها السريع (أواخر العشرينات نفسها) إلى الخط اللاتيني وأخيراً نقلها من الحرف اللاتيني إلى الروسي الكريلي أواخر الثلاثينات. وفي معرض إعطاء التقييمات الجانبية غير المباشرة لهذه التلاعبات غير المسبوقة بمثيل أو نظير باللغات الأتراكية أكد المختصون في دراسات اللغات الأتراكية في السبعينات قائلين : «إن غياب نظرية للكتابة في الوقت الحاضر من العمل التطبيقي في هذا المجال تثير الاستغراب أكثر مما حدث قبل ثلاثين - أربعين عاماً».

إن التاريخ الدرامي للعملية الدورية من حيث الجوهر في إصلاح كتابة اللغات الأتراكية بالتغيير على امتداد العشرينات - الثلاثينات حافلة بالدروس والعبر لنا في هذه الأيام عندما ارتفعت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وتستجمع قواها موجة أخرى من المحاولات الجديدة لتحولات الكتابة الأتراكية. والعبرة المكتنزة في هذا المجال من التجربة تنحصر قبل كل شيء في أنها تعرض بإقناع أكيد الفشل المبين لأمثال هذه المحاولات بدون ضمانها العلمي والمنهجي المعتمد، إذ مثلاً كان يقف أبعد الجميع عن الحقيقة من

حاول إيضاح تهافت وفهاهة تلك الإصلاحات بهذا الشأن التي أجريت في العشرينات - الثلاثينات بالنية الشريرة وحدها أو حماقة أصحاب المبادرة في اتخاذها وأجرائها. والتبديلات المحمومة الهوجاء لمناهج إصلاحات بأخرى وتنفيذها بفظاظة وفجاجة ظاهرتين للعيان، والأمر الأهم حصائلها السلبية غير المتوقعة سابقاً تشهد قبل كل شيء وبشكل رئيسي على العجز العلمي المنهجي والتقصير لدى الإصلاحيين ومن قبلهم وعلى عدم التوفيق والفشل في نهاية المطاف لقراراتهم المذهبية.

وإلى هذا يتعين لفت العناية المشددة نظراً لأن المناطق أتراكية اللغات من أراضي الاتحاد السوفيتي السابق التي نالت استقلالها السياسي تبدأ بحزم متزايد وحتى كأنما تتسابق فيما بينها في سرعة لتدشين مرحلة جديدة من الإصلاحات اللغوية. ومن جديد يتكرر ما قد حصل من قبل في السابق وما يعرف الجميع حق المعرفة نتائجه المؤسفة. ومن جديد لا أثر لإعداد معمق ولو إلى حد ما لمذاهب الإصلاحات نفسها ومناقشتها العامة على نطاق واسع وإجراء التحليل النقدي للمناهج المقترحة وإقرارها المنسق. ويغيب عملياً أي تنسيق جدي ما بين مختلف المشاركين في الإصلاحات الجديدة للكتابة الأتراكية. وتغلب على الكل والجميع مقتضيات الحياة السياسية الجارية ومتطلباتها، والكثير يحمل مع الأسف على الاعتقاد بأن الإصلاحات البادئة تجازف مرة أخرى بأنها سوف تسير على طريقة التجارب المرة والمضنية والأخطاء المبعثرة للجهود بعواقبها الثقيلة الوطأة على ثقافة الشعوب الأتراكية القاطنة في أراضي الاتحاد السوفيتي السابق.

وإنه لمن قبيل الوهم الذهاب إلى الاعتقاد بأنه في الظروف الحالية السائدة في روسيا وجاراتها حيث لا يلاحظ الاستقرار

السياسي والاجتماعي والاقتصادي بل وعلى العكس يلاحظ غير قليل من الاضطراب وبعض الفوضى في هذه الميادين بأن الوضع الاجتماعي - السياسي الراهن في روسيا وجاراتها يتيح الفرصة السانحة واقعياً وعملياً لاتخاذ موقف موزون إلى الحد الأقصى لوضع الاستراتيجيا والتكتيك بشأن إجراء إصلاح لكتابة لغات الشعوب الأتراكية المقيمة في المنطقة. ولقد بدأت هذه الحركة الإصلاحية بالفعل ومن الطبيعي والبديهي أنها لن تتوقف. ولهذا من الأهمية بمكان بذل المحاولات على أقل تقدير تحذيراً من الوقوع في تكرار الأخطاء لئلا تقع مرة أخرى أغلاط الماضي التي تمثلت في الإصلاحات المماثلة السابقة، وعلى هذا يهبط إلى الحد الأدنى مستوى الخسائر الروحية والمادية الناجمة عما يسمى بالإصلاح. وما هو إلا الإفساد. وعسى ألا تكون الحركة الحالية من أجل التغيير في مجال كتابة اللغات الأتراكية شأن سابقتها وتنتهي بمثل نتائجها غير السارة. وهذه الخسائر تنذر بأنها ستكون مرة أخرى باهظة وعواقبها وخيمة إن لم تؤمن الإصلاحات الحقيقة (حتى ولو كانت على الماشي وأثناء السير) وينبغي بالضرورة تأمين القاعدة المذهبية (المنهجية) - النظرية التي بدونها لا معنى للإصلاح ولا يتحقق الخيار الصائب للاستراتيجيا العامة وتكتيك الإصلاحات ولا تصحيحها وتدقيقها بصورة بناءة وغير متحيزة ولا يضمن التنسيق الفعلي بين جميع الأطراف المساهمة في العملية.

وتشهد خبرة وتجربة الإصلاحات السابقة لكتابة اللغات الأتراكية بإقناع ضمناً على أن أقصى التناقض وما يرتبط به من طابعها المضني كانا ناجمين عن الحقيقة الناصعة والبلقاء القائلة بأن أصحاب المبادرة في إجرائها لم يكلفوا أنفسهم عناء التعمق في رسم أهم المذاهب لنظرية أصل الكتابة وتطورها، وهي التي عرفت

في العلم قبل حلول مرحلة "خلق الثقافات الجديدة" وهي "القومية شكلاً وصورة والاشتراكية مضموناً ومحتوى". وبسبب من ذلك أجريت الإصلاحات بدون أي تأسيس معمق ما أو تعليل أو تمحيص وهكذا سارت تلك الإصلاحات في مجرى الأسلوب المؤسف المعروف بأنه طريقة التجربة والخطأ.

ويمكن التأكيد بثقة مطلقة على أن الموجة الحالية من حركة الإصلاح لكتابة اللغات الأتراكية (ونكرر مرة أخرى أنها الرابعة من أمثالها خلال القرن الجاري) ينتظرها مصير سوابقها، إن لم تؤخذ بالحسبان وتنظر بعين الاعتبار الخبرة الثرية المكتنزة (الإيجابية والسلبية على حد سواء) وإذا حصل كما في السابق إهمال أهم شروط الإصلاح وهو إقامة القاعدة العلمية ـ المادية المعتمدة والمقنعة أساساً متيناً تحته. وما من ريب في أن قاعدة كهذه لا يمكن تأمينها في شكلها النهائي إلا بالجهود الجماعية من قبل كافة الأطراف المعنية، وهذه الجهود ينبغي أن تكون بطبيعة الحال متراصة ومتركزة حول دائرة محددة تماماً من المسائل المتعلقة بالموضوع.

وما هذا البحث في حقيقته وفحواه سوى محاولة صادقة وصميمية لرسم الحدود التي لا بد منها ولا معدى عنها باعتبارها الحد الأدنى المطلوب لتلك الدائرة، وفي الوقت عينه إجراء التحليل لمحتواها الداخلي. ولن تثير الحساسية ولا عدم الرضا أية ملاحظات وإضافات واعتراضات أو حتى المجادلة العنيفة إن قامت بوجه هذا التحليل وتناولت نتائجه واستنتاجاته. فإن المهم هو أن تبدأ حركة كهذه لكي تغدو إحدى أهم العمليات وأشدها حرصاً وأدومها من قبل المجتمع. وفي خاتمة المطاف لا تجري هذه العملية إلا تحت المراقبة الثاقبة من طرف رأيه العام وإشرافه. وبهذا الشكل وحده لا غير يمكن تأمين الضمان على أنه سوف يتاح تفادي تلك النتائج لذلك الإصلاح،

التي أقل ما يقال فيها أنها ستكون غير مبررة ولا محققة للآمال التي علقت عليها فخابت...

وكم بودنا لو تروّى القائمون على هذه الشؤون ولم يتعجلوا في اتخاذ القرارات غير الصائبة خوفاً من سوء العواقب ولئلا يتعين على أبناء اللغات الأتراكية العض على أنامل الندم ولات ساعة مندم...

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com